

مؤيدو الصدر يعيدون اقتحام البرلمان في أوج الأزمة السياسية



اقتحم متظاهرون مناصرون للتيار الصدري السبت، مبنى البرلمان العراقي داخل المنطقة الخضراء المحصنة في وسط بغداد، للمرة الثانية خلال أقلّ من أسبوع، احتجاجاً على ترشيح خصوم الصدر السياسيين رئيساً جديداً للوزراء، فيما تعيش البلاد أزمة سياسية معقّدة.

وأفادت وزارة الصحة العراقية بإصابة 60 شخصاً بجروح خلال التظاهرات.

وتزداد الأزمة السياسية في العراق تعقيداً. فبعد عشرة أشهر على الانتخابات التشريعية المبكرة في تشرين الأوّل/أكتوبر 2021، يشهد العراق شللاً سياسياً تاماً إذ لا تزال البلاد من دون رئيس جديد للجمهورية وحكومة جديدة.

وسط هذا المأزق السياسي، يشنّ رجل الدين الشيعي النافذ مقتدى الصدر، حملة ضغط على خصومه السياسيين رافضاً اسم مرشحهم لرئاسة الحكومة.

وأطلقت القوات الأمنية العراقية الغاز المسيل للدموع السبت على آلاف المناصرين لزعيم التيار الصدري في محاولة ردعهم عن دخول المنطقة الخضراء.

ورفع غالبية المتظاهرين السبت الأعلام العراقية فيما حمل آخرون صوراً لمقتدى الصدر، مرددين شعارات مؤيدةً له. وردّد المتظاهرون عبارة "كل الشعب ويك سيّد مقتدى".

وجدد المتظاهرون رفضهم لاسم محمد شياع السوداني الذي رشّحه الخصوم السياسيون للصدر لهذا المنصب في الإطار التنسيقي، الذي يضمّ خصوصاً تحالف دولة القانون بزعامة الخصم الرئيسي للصدر رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وكتلة الفتح الممثلة لفصائل الحشد الشعبي.

إثر تسارع الأحداث، دعا رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في بيان موجه إلى "القوات الأمنية"، إلى "حماية المتظاهرين، والمتظاهرين إلى التزام السلمية في حراكهم". واعتبر أن "استمرار التصعيد السياسي يزيد من التوتر في الشارع وبما لا يخدم المصالح العامة".

وكان الآلاف من مناصري التيار الصدري اقتحموا الأربعاء مبنى البرلمان داخل المنطقة الخضراء، منددين بترشيح السوداني، الوزير والمحافظ السابق البالغ من العمر 52 عاماً، المنبثق من الطبقة السياسية التقليدية.

وبعد ساعات، انسحب المتظاهرون من مبنى البرلمان استجابة لتغريدة من الصدر، قائلاً فيها ان "الرسالة وصلت"، معتبراً إياها تحذيراً لخصومه السياسيين.

ويذكر الصدر، اللاعب الأساسي في المشهد السياسي العراقي، خصومه باستمرار بأنه لا يزال يحظى بقاعدة شعبية واسعة، ومؤثراً في سياسة البلاد رغم أن تياره لم يعد ممثلاً في البرلمان.

فقد استقال نواب التيار الصدري الـ73 في حزيران/يونيو الماضي من البرلمان، بعدما كانوا يشغلون كتلة، أكبر عدد من المقاعد فيه.

وأعلن الإطار التنسيقي الخميس تشكيله فريقاً تفاوضياً "للتباحث مع جميع القوى السياسية بخصوص تشكيل الحكومة وإكمال الاستحقاقات الدستورية"، وفق بيان.

وليل الجمعة، قام مؤيدون للمصدر بمهاجمة مكاتب محلية في بغداد تابعة لحزب الدعوة الذي يتزعمه نوري المالكي، ومكاتب لتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، المنضوي في الإطار التنسيقي، كما أفاد مصدر أمني.

وقال زعيم تيار الحكمة في مقابلة مع بي بي سي عربي الخميس "كنا نتمنى أن ينتظروا لتشكيل الحكومة و ثم يقيموا اداءها إن كان جيدا فيعطوها فرصة وإن كان اداؤها شيئاً آخر، ليعترضوا عليها".

وأضاف الحكيم ان "التيار الصدري لديه ملاحظة أو اشكالية في أن الإطار يقوم بتشكيل الحكومة. واليوم الإطار هو الكتلة الاكبر وهي مكلفة بتشكيل الحكومة، إن لم يرشح السيد السوداني سيرشح شخصاً ثانياً أو ثالثاً و قد يكون هناك اعتراضات عليه كذلك".

ولم يتمكن العراق من الخروج من الأزمة السياسية، حيث لم تفرض المحاولات والمفاوضات للتوافق وتسمية رئيس للوزراء بين الأطراف الشيعية المهيمنة على المشهد السياسي في البلاد منذ العام 2003، إلى نتيجة.

وغالبا ما يكون المسار السياسي معقدا وطويلا في العراق، بسبب الانقسامات الحادة والأزمات المتعددة وتأثير مجموعات مسلحة نافذة.

المصدر: صحيفة العرب